النفط وامكانات التنمية الاقتصادية في العراق

Oil and economic development potential in Iraq

A.P fawzia kudakaram Aziz

Received
28/11/2022
Accepted
26/2/2023
Published
30/3/2023

Abstract:

The existence of the oil resource caused a shift in the economic, political and social history of Iraq, and included the impact on the nature of social relations in Iraqi society, as this resource constitutes the basis for public revenues in the general budget, but the policies and attempts at economic diversification that were pursued brought results that do not rise to the required level, and that Economic unilateralism, about which a lot of intellectual controversy was raised, has become more clear and mature in the current era. The requirements for reconstruction and debt repayment have become a reason for achieving relative separation between revenues and achieving well-being, and reflect the misconduct in the management of oil revenues within the traditional budget, which means a decline in economic performance rates and achievement rates.It is clear from the foregoing that the research sheds light on the means of managing oil revenues, potential solutions on the ground, and opportunities for achieving economic development in the oil sector.

Key words: oil, economic development, economic diversification, oil management

المستخلص :

احدث وجود مورد النفط تحولاً في تاريخ العراق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وشمل التأثير في طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث يشكل هذا المورد المصدر الاساس للإيرادات العامة في الموازنة العامة، الا ان سياسات ومحاولات التنويع الاقتصادي التي انتهجت جاءت بنتائج لا يرقى بالمستوى المطلوب كما ان الاحادية الاقتصادية التي اثير بشأنها الكثير من الجدل الفكري اضحت اكثر وضوحاً ونضوجاً في الحقبة الحالية، فقد اصبحت متطلبات اعادة البناء وسداد الديون مدعاة لتحقيق الانفصال النسبي بين العوائد وتحقيق الرفاه وتعكس سوء التصرف في ادارة العوائد النفطية ضمن الموازنة التقليدية مما يعني تراجع معدلات الاداء الاقتصادي ونسب الانجاز.

يتضح مما سبق ان البحث يسلط الضوء على وسائل ادارة العوائد النفطية وممكنات الحل على ارض الواقع وفرص تحقيق التنمية الاقتصادية في القطاع النفطي.

الكلمات المفتاحية : النفط،، التنمية الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، الادارة النفطية

1- Associate Professor, College of Political Science/University of Baghdad, Fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

المقدمة:

يعد العراق من اكثر البلدان اعتماداً على النفط في تمويل الانفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية لكونه اقتصاداً ريعياً ، ويفتقر الى قاعدة انتاجية متنوعة وقصوره في تطوير مصادر ايراداته لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ولأجل اخراج العراق من هذا القصور وتحقيق تنويع اقتصادي ونمو اقتصادي لابد من توسيع طاقة انتاج وتصدير النفط الخام ، بما ينسجم وتحقيق الرفاهية والانتعاش الاقتصادي، فالإنفاق الحكومي يتحدد بالمورد النفطي السنوي بالإضافة الى ايرادات المبيعات الداخلية للنفط وايرادات الضريبة المباشرة وغير المباشرة، كما تعد اسعار النفط المتغير الاكثر تأثيرا في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي للعراق في الوقت الحاضر، لذلك لا بد من الاهتمام الحكومي بإدارة العوائد النفطية وايجاد الحلول لتطوير واستثمار الصناعة النفطية وزيادة الانتاج وبالتالي ارتفاع العائدات النفطية فيرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي ، وعلى هذا الاساس فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول **المبحث الاول** مؤشرات النفط العراقي ، **اما المبحث الثاني** فقد تناول وسائل ضمان وادارة العوائد النفطية العراقية ، **والمبحث الثالث** تضمن فرص التنمية الاقتصادية في القطاع النفطي في العراق .

اهمية الدراسة : تنبع اهمية الدراسة من خلال :

1–ان النفط مصدراً مهماً للطاقة حتى مع تطور موارد الطاقة البديلة ، ولا زال يشكل عصب الاقتصاد الحيوي ، ولا زالت بلدان العالم المتقدم مستمرة في الاعتماد عليه في قطاع النقل الذي يعد قطاعاً مهماً بالنسبة لها .

2–ان النمو الاقتصادي يعتمد على النفط ومؤشراته وضمان الحصول عليه وتأمين امداداته .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى التعرف على اهمية النفط في العراق كمورد اساسي للإيرادات الحكومية لتمويل استيراد الحكومة ومدفوعاتها الخارجية وتمويل قطاعات الخدمات العامة لتحقيق الاستقرار الكلي ، وتهيئة مقومات التنمية الاقتصادية التي تتحقق من خلال العناية الفائقة بين الموازنة العامة ومجمل النظام الاقتصادي .

اشكالية الدراسة : ان تكوين ثروة مادية اضافية لاقتصاد العراق تحتاج الى الامكانات اقتصادية والتمويل، الا ان الخطورة تكمن في كون النفط المنتج الوحيد الذي لا يشبه ولا يضاهي منتجات القطاعات الاخرى في الاعتماد عليه للأنفاق العام .

فرضية الدراسة : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الضرورة الاقتصادية تقتضي توليد الارباح والمدخرات لتمويل نشاطات استثمارية موسعة خارج اطار النفط لتأمين حل مشكلة العجز في الموازنة العامة وتحقيق تنمية اقتصادية وشاملة .

المبحث الاول:

مؤشرات النفط العراقي : تعد صناعة النفط في العراق من اهم الصناعات بلا منازع، من حيث اهميته في الاقتصاد العراقي ، الا ان نتائج الحروب وما لحقها من اهمال البنية التحتية للنفط وصناعته المكملة كان له اثر بالغ في تراجع اهمية العراق في السوق العالمي، حيث بلغ اعلى مستوى له في كانون الاول من عام 1979(3.7 مليون برميل باليوم) وفي شهر تموز من عام 1990 وصل الانتاج الى (30246 مليون برميل باليوم)(مرزوك،2012 :74) وبسبب ظروف الحرب والحصار اصبح هناك تراجع في الامكانيات مما تتطلب الامر تخصيصات استثمارية ضخمة، وكلف ادامة الانتاج تقدر بحدود 36 مليارات دولار، وبما ان الانتاج النفطي كان يجري بعيداً عن اعتماد الاساليب التكنولوجية المتقدمة وبرمجيات وفحوص مختبرية وحقلية وهي اللازمة للتعرف بدقة على كمية النفط الخام الموجود في الحقول كما لم تعتمد الاساليب العلمية المدعومة بالدراسات المعمقة في التوصل الى معدلات الانتاج الكفء للحقول النفطية، اذ أن احتساب هذا المعدل يمكن من الاستخراج الصحيح من دون الاضرار بالاحتياطي وعدم الدقة في هذا المجال ادت الى الغموض في معرفة ذروة الانتاج والنظرة النضوبية للحقول مما يؤثر سلباً في القدرة على تحديد حجم الاحتياطي في العراق وفي امكانية الانتاج اليومي مما جعل موقع العراق غير محدد بالنسبة للخارطة النفطية العالمية، كما أن ظاهرة الحقن المائي أو ما يسمى الارتشاف وهي قابلية النسيج الصخري الحاوي على النفط في المكمن النفطي على امتصاص الماء(البصام، 2013 :5)، يعد هو الاخر من المشكلات التقنية ، وقد تم العمل بهذه الطريقة في آبار النفط في الرميلة وكركوك، الا ان أضرار استمرار العمل بهذه

الطريقة في استخراج النفط بالحقن المائي ادى الى ما يعرف بظاهرة (تبلل النفط) وارتفاع الماء فوق الكتلة الحاوية على النفط وهروب النفط من بعض الحقول كما حدث في بعض حقول الرميلة الشمالية، لذلك ومن اجل الحفاظ على الثروة النفطية يجب الاعتماد على الطرق الاكثر حداثة في استخراج النفط أو مزاوجة طريقة الارتشاف المائي بتقنية الجذب للماء عن النفط 0 Downhole separations of oil(حاجي،بلا:151) .

اولاً : الاحتياطي النفطي للعراق : وفق البيانات لاحتياطي النفط لعام 2001 ، يمتلك العراق احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 115 مليار برميل نفط ، ويكمن المقدار الاعظم من هذا النفط في جنوب البلاد، ولكن تقديرات الخبراء تتفاوت بدرجة كبيرة لأن الاستكشافات النفطية لم تطل الا 10% من الاراضي العراقية، الا ان بعض الخبراء يرى ان المكامن النفطية العميقة تقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية، يمكن ان تكون مصادر نفطية اضافية (قد تصل الى مليار برميل اخرى او اكثر) وقد لا تتجاوز ال 45 مليار برميل لكن هذه المناطق لم يجر استكشافها بعد(توفيق،2019: 51) . اما عن نوعية النفط العراقي فتتراوح الكثافة النوعية ما بين 22 درجة (الثقيل) الى 35 درجة (متوسط الخفيف) بحسب مقياس معهد البترول الامريكي API ويعود معظم ما يصدره العراق من النفط الخام الى الحقلين الفعالين الكبيرين الرميلة وكركوك، إذ يمتد حقل الرميلة الجنوبي بمسافة قصيرة الى داخل الاراضي الكويتية وفيه حوالي 660 بئراً تنتج ثلاثة انواع من النفط ، وهي نفط البصرة الخفيف (34درجة API) ، والبصرة المتوسط (30 درجة API) ويحوي 2.6% كبريت والبصرة الثقيل يتراوح بين (22–24 درجة API)و 3.4% كبريت(محمد،2008: 13) ، وتضم حقول النفط الشمالية ايضاً حقول باي حسن وجمبور وخباز وعجيل وعين زالة وبطمة وسفاية ، اما الحقل النفطي العراقي الرئيس الآخر هو حقل شرق بغداد والذي بدأ انتاجه عام 1989، حيث بلغ انتاجه 50 الف برميل يومياً من النفط الثقيل (23 درجة API) بالإضافة الى احتياطات الحقول السوبر عملاقة في العراق ، وتشير التقديرات الى ان هناك (17) حقلاً قد تم تطويرها من مجموع (80) حقلاً نفطياً في العراق ، وتحتوي الحقول النفطية المنتجة على حوالي 40% من الاحتياطيات النفطية المؤكدة وما تزال هناك العديد من المناطق ذات الموارد النفطية المحتملة والتي لم تجر عليها اية عمليات استكشاف وهي الان بانتظار عمليات التحري والتنقيب(عبد الجبار،2005: 60) .

مما تقدم يتضح أن العراق يمتلك احتياطيات ضخمة مما يجعله مركز قوة في عملية التأثير في النظام الدولي ، فالتحكم في اسعار النفط والانتاج والتحكم في العرض والطلب اصبح بيد الدول المنتجة للنفط والمالكة لاحتياطات نفطية هائلة .

ثانياً : نقل النفط : من أهم الانابيب التي يعتمد العراق عليها في نقل الجزء المهم من نفطه هي: (بحر العلوم،2006: 150)

1–انبوب النفط (كركوك – جيهان) : وهو خط انبوب رئيس لنقل النفط عبر شمال العراق الى تركيا ويعرف ب(خط كركوك جيهان) ففي 2011/3/23 كان العراق قد وقع اتفاقية مع الجانب التركي لنقل 106 مليون برميل يومياً من حقول الشمال الى تركيا عبر هذا الانبوب ومحاولة تطوير الطاقة الانتاجية الى مليون برميل يومياً ، وبهدف سد الحاجة فأن على العراق حالياً ان يستعين بالنفط من الحقول الجنوبية .

2–الخط الاستراتيجي: وهذا الخط مصمم لنقل النفط من جنوب العراق الى الحقول الشمالية لتركيا، والعراق الآن بصدد إنشاء خط استراتيجي لنقل النفط من الجنوب الى كركوك ، وهو يحتوي على انبوبين ناقلين للنفط .

3–انبوب (العراق – سوريا – لبنان): هذا الانبوب كان قد توقف منذ عام 2003 ، وجرت نقاشات مع الحكومة السورية بشأن اعادة فتح هذا الخط الناقل ، وتصل الطاقة التصميمية لهذا الخط الى 700 الف برميل يومياً ، وكانت احدى الشركات الروسية وهي شركة storytransgaz قد اعلنت استعدادها لإصلاح هذا الخط إلا ان العراق اهمل الموضوع ، وعلى الرغم من ان العراق قد وقع في ايلول 2010 على مذكرة مع سوريا إلا ان طبيعة الظروف السياسية التي مرت بها دمشق قد أثر في ذلك .

4–انبوب(العراق–السعودية): وهذا الخط توقف ايضاً منذ عام 1991 بسبب الحرب والحصار الاقتصادي الشامل على العراق الذي نتج عن قرار الامم المتحدة رقم 661 الذي صدر في 6 آب اغسطس 1990 ، فأوقفت السعودية تشغيل الانبوب وبقي النفط العراقي

الواصل للسعودية محجوزاً فيها وجمد الانبوب تماماً كبقية اموال وممتلكات العراق في الخارج وتوقف الخط ، ولم تطرح مسألة إعادة فتح هذا الانبوب حتى الان .

ثالثاً : صادرات النفط العراقية : ان منشاة تصدير النفط العراقية من خطوط وأنابيب ومحطات ضخ وغيرها قد اصابتها اضرار جسيمة بسبب الحروب التي خاضها العراق في الفترات السابقة ، وفي الوقت الحاضر يمتلك العراق طاقة تصديرية تصل لغاية 2.5مليون برميل يومياً (اي حوالي 2 مليون برميل عن طريق الخليج العربي ، و 0.3–0.5مليون عن طريق تركيا)، وابتداءاً من اواخر 2004 صدر العراق حوالي 40% من نفطه الى آسيا وأكثر من 30% الى امريكا الشمالية و 25% الى اوروبا وتشمل البنية التحتية للطاقة في العراق منظومة خطوط الانابيب طولها 11000 ميل ، فضلاً عن ثلاث موانئ في الجنوب ، فالطاقة التصديرية للعراق من الجنوب تتمثل بامتلاك العراق ثلاث محطات او موانئ لتحميل النفط وهي ميناء البصرة (البكر سابقاً) وميناء خور العمية ، وميناء خور الزبير، الا ان ميناء البصرة هو الاكبر ويمتلك أربعة مراسي ذات سعة 400 الف برميل باليوم وقد تمت معالجة أضرار الحرب ، فصدر هذا الميناء نهاية عام 2004 ما مقداره 1.6 مليون برميل يومياً من اصل طاقة التحميل المقررة اصلاً لهذا الميناء والبالغة 2 مليون برميل يومياً(زيني، 2009: 436). وفي عام 2010 بلغ المعدل اليومي لصادرات النفط الخام 1.85 مليون برميل وهو دون المستوى المتوقع ، لعدم التمكن من اضافة طاقة انتاجية جديدة وتعويض التدهور في امكانيات الانتاج القائمة وتكرار انقطاع التصدير بسبب طوارئ المناخ والعنف، لكن ارتفاع اسعار النفط الذي وصل بالمعدل 74 دولار للبرميل قد عوض نقص التصدير فوصلت الايرادات الفعلية لشركات القطاع النفطي وعددها (16) حوالي 50 مليار دولار، في حين بلغت 63 مليار دولار عام 2008 وانخفضت الى 39 مليار دولار عام 2009(الجبوري، 2012: 83) الا ان مستوى الانفاق الحكومي لم يتأثر، اذ غطت الفوائض الفعلية من موازنة 2008 عجز الايرادات لعام 2009، ولم يتحقق العجز المتوقع عام 2010، بل انتهت السنة برصيد موجب للحكومة في الصندوق العراقي للتنمية، مع ارصدة دينارية كبيرة في المصارف العراقية، وحقق الناتج المحلي زيادة واضحة عام 2008 استجابة للإنفاق العام مع استمرار الركود في قيم الانتاج السلعي، خاصة الصناعة التحويلية، واستمر الانتعاش الاقتصادي عام 2010 وبنفس النمط وانخفضت البطالة الظاهرة الى حوالي 15% مما يدل على تحسن دخل الفئات الفقيرة نسبياً، وتجاوزت الصادرات معدل 2.6 مليون برميل يومياً عام 2012 ومعه استمر تصاعد زخم الانفاق الحكومي المالي وتخصيص موارد مالية متزايدة بالأرقام المطلقة النسبية للاستثمار في البناء التحتي والخدمات اذا ما بقيت اسعار النفط مرتفعة، واستطاع العراق التغلب على عقبات التسويق بسياسات ملائمة وتحقيق الامكانات المالية ، ووصل الناتج المحلي الاجمالي الى 173 تريليون دينار عام 2014 وبلغ الانفاق الحكومي 62% من الناتج المحلي عام 2014(صارم، 2003: 51) وتدل تلك المؤشرات على ضرورة الاهتمام بالمركز المالي العام للدولة بجميع ما تشمل عليه، اي جميع المنشآت الاقتصادية العامة خاصة في مجال النفط الخام وكل وحدات التمويل الذاتي ومراقبة هذا المركز واخضاعه لسياسات واضحة ذات صلة وثيقة بأهداف الاقتصاد الكلي ومنها النمو والتشغيل والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني : وسائل ضمان وادارة العوائد النفطية العراقية

من اجل ضمان امن النفط وادارة عوائدها النفطية بما يخدم الاقتصاد العراقي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة يجب الاعتماد على عدد من الوسائل والاجراءات من بينها :

اولاً : توفير الاستقرار السياسي لضمان امن النفط : يلعب الاستقرار السياسي دوراً مهماً في استقرار الوضع الاقتصادي، حيث أن الاستقرار في مستوى الاسعار وقيمة النقود من الامور المهمة في تحديد اتجاهات الصادرات، وانعدام الامن يؤدي الى زيادة كلفة المخاطر في صناعة تصدير النفط ، وبما ان النفط يشكل 90% من الميزانية الوطنية (توفيق،2011: 17)، فإن امن سلسلة امدادات تصدير النفط والتخزين والنقل امر مهم وحيوي ، وبما ان العراق يمثل ثاني اكبر مصدر للنفط بعد السعودية ،اي حوالي (3.8 مليار برميل) من النفط يومياً اي ما يقارب (90%) من ايرادات الدولة العراقية، ويتم التصدير عبر محطتي البصرة وخور

العمية ، فالحروب التي عصفت باقتصاده افقدته شحنات كثيرة واضرار كبيرة في تصدير النفط وزيادة تكاليف النقل، وبما ان العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة ويحتل المركز الخامس عالمياً باحتياطي النفط، كما ويعد النفط المحرك الرئيس لنشاطات العراق الاقتصادية انتاجياً وتجارياً ومالياً، ويتأثر بالأزمات الاقتصادية والاوبئة كما في تأثير جائحة كورونا التي ادت الى تدهور اسعار النفط في العالم وبالتالي العجز في الموازنة العامة للعراق وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على منشآت النفط وخطوط سيره مما ادى الى خسارة العراق جزءاً من عائداته النفطية(الجنابي، شهاب، 2017: 66)، مما يؤكد اثر الاستقرار السياسي على ضمان امن النفط واستقرار اسعاره ،وتعد صادرات الحقول ضمن البصرة الى اسواق دول شرق آسيا (لا سيما الهند والصين) من اهم الصادرات العراقية اذ بلغت نسبتها (65%) بعد ان كانت (28%) عام 2006 و(60%) عام 2010 كما ان الهند والصين تمتلكان مصافي كبيرة واستقرار الاسواق النفطية في شرق آسيا مما جعلهما تشهدان نمواً اقتصادياً كبيراً(توفيق،2011: 9)، وبما ان العراق يتاجر بنفطه حالياً عبر منفذين هما الموانئ في الجنوب والخط التركي في الشمال ، فان رفع الانتاج يتطلب توفر امن واستقرار دائمين .

ثانياً : تطوير واستثمار الصناعة النفطية : ينعكس تطوير الصناعة النفطية في العراق على تحسين ظروفه الاقتصادية داخلياً بالإضافة الى ادارة الثروة النفطية واستثمار الصناعة النفطية وزيادة الانتاج والتصدير وبالتالي ارتفاع العائدات النفطية الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وبعد عام 2003 وعلى الرغم من الاضرار الكبيرة التي لحقت الصناعات النفطية العراقية نتيجة الحروب، الا انه بدأ مرحلة جديدة في السعي لتحسين وتطوير صناعته النفطية وزيادة ايراداته من بيع النفط ليستعيد دوره في الاسواق العالمية ويؤكد حضوره القوي والفاعل في منظمة الاوبك ويدعم اقتصاده ، فكان من بين الخطط التي وضعها العراق هو رفع مستوى الانتاج الى 12 مليون برميل يومياً حتى عام 2017 مما جعله عنصراً فاعلاً في الاسواق العالمية للنفط الخام .وتحتاج الصناعة النفطية الى موارد هائلة من الاموال والخبرة التقنية الحديثة من اجل انجاز المشاريع وزيادة مستوى الرفاهية، لذا فان عملية الاستثمار في القطاع النفطي من اهم العمليات في تغيير جذور الاقتصاد من اقتصاد ريعي الى جعل النفط جسراً لتنمية اقتصادية شاملة(مصحب،2015: 235)، حيث يتمثل الاستثمار بتأهيل القطاعات النفطية كافة واستغلال الاستثمارات الامثل ومشاركة الشركات النفطية الاجنبية بناءاً على اتفاقيات متزنة تسهم في تطوير المشاريع الاستثمارية النفطية والتكاملية بين الثروة النفطية والكوادر العراقية وجذب الاستثمارات لتسهم في استقرار وتنمية الاقتصاد العراقي وبناء مركز قوي في سوق الطاقة الدولية وكبح جماح تقلبات السوق النفطية(عبد الجبار،2016: 119) .

ثالثاً: تنويع مصادر صادرات النفط : يحتاج المورد النفطي الحيوي والمهم الى تنويع مصادر صادراته، مع ان العراق ملتزم باتفاقيات اوبك بلس (OPEC+) ، ولا يحيد عنها والتزاماته مع الشركات الوطنية التي تشتري النفط العراقي منذ فترة طويلة ، و(OPEC+) هو اتفاق يضم (23 دولة) مصدرة للنفط منها 13 دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول اوبك، والبقية تضم كل من روسيا واذربيجان والبحرين وبروناي وكازاخستان وماليزيا و المكسيك وعمان والسودان وجنوب السودان(توفيق،2012: 55).

وتقوم شركة تسويق النفط (سومو) بعقد اجتماعات مع المعنيين واتخاذ قرارات تسعيرة النفط العراقي لكل شهر والحصص المطلوبة والتقسيمات على الشركات المتقدمة للشراء بعد مراجعة تطورات السوق، ويتعامل العراق مع الاسواق الاسيوية ثم الاوروبية والاميركية، وفي ظل العقوبات الاميركية والاوروبية الحالية على روسيا التي ادت الى تقليص الطلب الاوروبي على النفط ، مما اضطر روسيا لوضع خصومات في تصدير النفط ، وكان اخر خصم منحته لشركة (SHELL) بمقدار (25) دولار على سعر البرميل واغراء الصين والهند بالخصومات، مما أثر سلباً على اسعار النفط العراقي(عبد الجبار،2016: 117). ويعد الصين والهند أكبر زبائن العراق اللتان تستوردان نحو 70% من النفط العراقي، فستورد الصين ما يقارب (10) ملايين برميل يومياً اما الهند فتستورد (5) ملايين برميل يومياً والباقي يصدر الى اوروبا واميركا، كما ان العراق ملتزم بسقوف الانتاج والتسويق بما تقرره (اوبك +) في تلبية حاجة الاسواق ، مع ان العراق قادر على رفع الانتاج نحو مليون برميل يومياً(موسى،2016: 108) ، وعليه يجب وضع خطط تنموية تهدف الى اكتساب حصص جديدة في الاسواق الاوربية بموجب اتفاقيات والتزامات وفتح منافذ تصدير جديدة لزيادة صادراته

الى اوروبا لتعويض النقص في الواردات وتغطية العجز في الموازنة العامة ،الى جانب منافذه التصديرية في الجنوب نحو البحار ، وميناء جيهان التركي الذي ينقل نفط كركوك من الشمال .

رابعاً : مراجعة عقود الشركات والتراخيص النفطية : ابرم العراق عقوداً مع شركات عالمية من خلال جولات التراخيص من اجل النهوض بالصناعة النفطية وتطويرها، فقد وقعت وزارة النفط العراقية (12) عقداً طويل الاجل خلال المدة من نوفمبر 2008 الى مايو 2010مع شركات عالمية لتطوير (14) حقلاً نفطياً عرف بجولات التراخيص، فالجولة الاولى كان هدفها تطوير الحقول التي تزيد احتياطاتها عن 43 مليار برميل، اما جولة التراخيص الثانية فقد اهتمت بالحقول التي يعتمد عليها في التصدير أو حقول الانتاج الاقتصادي المرتبطة بالتجارة الخارجية للنفط العراقي ، وتمثل هذه العقود بالحقول التي يزيد الاحتياطي فيها عن 60 مليار برميل اي اكثر من نصف احتياطي العراق من النفط(المعموري، الجميلي، 2011: 34)، بمعنى ان الجولتين الاولى والثانية كانتا تهدفان الى الوصول الى سقف انتاجي بحدود (11) مليون برميل خلال 6 سنوات و (12) مليون برميل يومياً بعد اضافة مليون برميل اليها من انتاج الحقول الاخرى ،وتشمل جولة التراخيص الاولى على ما يزيد عن ثلاثة ارباع الحقول المكتشفة والحقول المنتجة، مما لها اهمية في التأثير على القدرة الانتاجية في العراق، لذلك فأن تطويرها في ظل الشركات الاجنبية سيسهم في زيادة السقف الانتاجي في العراق، والمعول عليه في تأدية الالتزامات المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، اما الجولة الثالثة فقد اهتمت بتطوير ثلاثة حقول غازية وهي حقل عكاز في الرمادي وحقل المنصورية في ديالى وحقل السيبة في البصرة، والجولة الرابعة اهتمت بها وزارة النفط العراقية فقد امتدت من نوفمبر/تشرين الثاني 2011 الى يناير /كانون الثاني 2012، وشملت منافسة الشركات النفطية المتعاقبة (IOCS) وتعد مناطق هذه الجولة هي الاكبر مساحة مقارنةً مع الجولات السابقة. والملاحظ ان جولة التراخيص الرابعة تضم (12) رقعة استكشافية، وان الشركات التي تم التعاقد معها هي ذات الشركات التي استثمرت في الجولتين الاولى والثانية(مرزوك،2012: 80) . ومن الجدير بالذكر ان جولات التراخيص مبنية على احتساب نسبة مقطوعة للشركات عن كل زيادة في الانتاج ولا تضع سقفاً معيناً له، بحيث ان انخفاض سعر النفط يؤثر بشكل كبير في الايرادات ويجعل المستحقات كبيرة. ان العقود النفطية التي وقعها العراق مع الشركات النفطية ضمن جولات التراخيص تعد من افضل العقود النفطية وأقلها كلفة في العالم ، حيث وضعت هذه العقود من قبل (15) خبيراً عراقياً. اما عن الغاء العقود من طرف واحد يؤدي الى تبعات مالية وغرامات جزئية تدخل العراق في مشكلات قانونية معقدة .

خامساً: تكرير النفط : يقصد بعملية تكرير النفط معالجة النفط الخام، واستخلاص المادة المرغوبة بها، ثم تحويلها الى منتجات صالحة للاستهلاك وتنقيته من الزيوت التي كانت موجودة في باطن الارض وهذا يعني ان التكرير عملية فصل زيت النفط الخام عن طريق التقطير بالتجزئة لتكون مختلفة عما كانت موجودة في الزيت الخام وتحويلها الى منتجات نهائية صالحة للاستخدام كما تشمل عملية فصل الغاز الذي يصاحب النفط اثناء خروجه من البئر وفصله عن النفط كما يشمل ايضاً نزع الماء والاملاح والرمل والطين التي تصاحب النفط اثناء استخراجه، ويفصل الماء عن النفط بسهولة، وفي بعض الاحيان يكون مستحلبات ثابتة، وفي هذه الحالة يجب ان يخضع النفط لمعالجة خاصة معقدة لفصله، ويحتوي الماء الموجود في النفط على كمية كبيرة من الاملاح واحماض خاصة كلوريد المغنسيوم فيقوم هذا الحمض بحك الاجهزة وتآكلها بسبب الحمض . فمعالجة المنتجات النفطية هي عمليات كيميائية تجري تحت تأثير الحرارة والضغط او عوامل مساعدة(الكناني، الدرسي،2022) . ومن اجل امن النفط وجعله ضمن المقاييس والجودة العالية ووفق معايير الجودة التي تجعله الاعلى سعراً اي معياري الكثافة ونسبة الكبريت، فالخامات النفطية الخفيفة هي الاعلى سعراً اما الخامات النفطية الثقيلة فهي الارخص سعراً ويجري تحديد الكثافة حسب مقياس خاص ابتكره معهد البترول الاميركي (API) ووفق هذا المعيار يصبح الخام النفطي خفيفاً وبالتالي مرتفع السعر اذا سجل (38) درجة او اكثر ، ويكون ثقيلاً او عالي اللزوجة اذا سجل (22) درجة او اقل ،اما نسبة الكبريت فتقسم خامات النفط وفق هذا المعيار الى خامات حلوة وخامات حامضة ، ويكون الخام حلواً باحتوائه على كبريت بنسبة 0.5%او اقل، ويكون حامضاً بنسبة كبريت تزيد عن ذلك واجود انواع النفط هو الذي يكون فيه نسبة الكبريت قليلة جداً ويطلق عليه اسم (النفط الحلو) وهو النفط الاكثر طلباً والاغلى سعراً، ولا بد ايضاً من وضع برامج

لرفع طاقة مصافي التكرير، حيث يعد قطاع التكرير من اهم ركائز الاقتصاد الوطني من خلال انتاج وتوفير الوقود للقطاعات الخدمية والمستهلكين(محمد، 2008: 16) وهذه المشاريع توفر عوائد مالية كبيرة داعمة للاقتصاد من خلال زيادة الانتاج الوطني لأنواع الوقود وتغطية الحاجة المحلية . ويمتلك العراق (18) مصفاً للنفط ثمانية منها لم تحدث في اي منها اضرار حروب 2003 ، واكبر ثلاث مصاف هي مصفى بيجي (310الف برميل يومياً) ومصفى البصرة (150 الف برميل يومياً) ومصفى الدورة (110 الف برميل يومياً) ، وقد وضع العراق عام 2010 خطة طويلة الامد لبناء مصاف نفطية في محافظة ذي قار وميسان بطاقة انتاجية تبلغ (300 الف برميل يومياً) و (150 الف برميل يومياً)على الترتيب وتشمل الخطة بناء مصافي اخرى، وهذه المشروعات التي تنفذ في قطاع التكرير تعمل على تخفيض استيراد المشتقات النفطية بنسبة 90%(httpsllattaqa.net).

المبحث الثالث : فرص التنمية الاقتصادية في القطاع النفطي في العراقي

ان كفاءة الاداء الاقتصادي يعتمد على مدى إدارة الموارد النفطية للوظائف الاقتصادية والاهتمام بتهيئة الظروف السياسية التي تسمح بإدارة المال العام من خلال الموازنة، وان تتم الادارة بدرجة عالية من النزاهة والانضباط، وتطوير الوحدات التي يتألف منها جهاز الدولة . ولترصين وضع الاقتصاد العراقي وتهيئة مقومات التنمية، لابد من ادارة العلاقة بين الموازنة العامة ومجمل النظام الاقتصادي وازالة العوائق التي تفصم ادارة الموازنة والوظائف الاقتصادية والتي تعتمد على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإحداث نهضة في قطاع الطاقة للنفط والغاز وتصنيع المنتجات النفطية والكهرباء والنمو المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها، وتنويع الاقتصاد العراقي وجعله دولة مصنعة، ووضع خطط تنموية تهدف الى مكافحة الفقر والبطالة(عبد، 2008: 78)، فعندما تدخل ايرادات النفط بالدولار في حساب لوزارة المالية والذي يديره البنك المركزي في الخارج ،تقوم الحكومة بتمويل نفقاتها الخارجية بالدفع من ذلك الحساب لفتح اعتمادات للاستيراد أو تسديد مستحقات عليها، لتنفيذ عقود مشاريع، وعند تمويل الانفاق الداخلي، تصدر وزارة المالية امراً بتحويل مبلغ بالعملة الاجنبية الى الدينار العراقي لتسديد النفقات الداخلية، مثل رواتب الموظفين او عقود شراء من الداخل او أية مدفوعات أو التزامات داخلية، بعدها يقوم البنك المركزي العراقي ببيع جزء من تلك العملة الاجنبية التي بادلها بالدينار مع وزارة المالية الى القطاع الخاص مقابل الدينار، وتستمر هذه العملية دون انقطاع، وتقدر النفقات الحكومية بحوالي 86تريليون دينار عام 2010 و 92 تريليون دينار عام 2011، وان نسبة ما يخصص من إيرادات النفط للاستيراد الحكومي يتراوح بين 23% و 36% منها(النوري، الجنابي، 1999: 57) .

جدول رقم (1) النفقات الحكومية لعام 2008-2011

المفردات	2008	2009	2010	2011
الرواتب والاجور والمخصصات	16851.6	21079.9	23253.2	25864.6
الرواتب التقاعدية	4356.8	4597.9	5624.1	6379.1
مجموع تعويضات المشتغلين	21208.4	25677.7	8897.3	32243.6
السلع والخدمات	9358.0	9039.4	11818.3	12005.2
الاعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	15746.7	11270.8	10472.8	10675.5
اخرى	14011.7	8160.2	9686.8	9098.3
مجموع النفقات التشغيلية	61324.7	54148.1	60875.2	64022.6
النفقات الاستثمارية	30772.2	150174.4	24944.2	28958.0
المجموع	92097.0 تريليون دينار	69165.5 تريليون دينار	85819.3 تريليون دينار	92980.6 تريليون دينار

المصدر : وزارة المالية : المديرية العامة للموازنة سلسلة إصدارات

ومما يجدر الاشارة اليه ان هناك قلة تخصيصات للزراعة والصناعة ، مما يعني حصر دور الدولة في مهامها الاقتصادية في البناء التحتي والخدمات العامة وحفظ الامن والنظام العام، ومن المهم التركيز على شبكات الري والبزل في الزراعة وتخصيص الاموال اللازمة لحسم ملف المنشآت العامة في الصناعة . ومن الملاحظ ان عمليات البناء في قطاع المقاولات تحتاج الى امكانات لرفع

عمليات التشغيل فيها من خلال تقليل الكلفة الكلية للمشاريع لأن مردود تلك المشاريع و مدفوعاتها تبقى مجمدة لحين الانتفاع من المشروع بعد استلامه، على ان لا يفهم تقليل الكلفة للمشاريع بأنها مشروع ذا قيمة اقتصادية متدنية، وانما يتطلب خفض التكاليف تطويراً جذرياً في ادارة المشاريع من جراء دراسة وتصاميم واعداد المناقصات والاعلان والاحالة والتنفيذ الى الاستلام، اي العمل جدياً للنهوض بإمكانية قطاع المقاولات بجميع فروعه، واختيار حجم المنشأة وتقنيات البناء ومنظومات المكائن ومدخلات واساليب التشغيل، واجراء تحليل وتقييم المشاريع، بمعنى ان السعي لتحسين الانتفاع من الانفاق الاستثماري عبر تسريع وتعجيل الانجاز وتقليل التكاليف يتطلب إجراء مقارنة الكلفة الفعلية مع الكلفة المعيارية، ومع القيمة الاقتصادية للمشروع والدوائر المسؤولة، مطالبة باعتماد هذه المقارنة وعلاقتها مع النمو الاقتصادي(عباس، 2017: 76). ومن الممكن زيادة الانفاق الحكومي من دون حصول عجز في ميزان المدفوعات اذا توفرت وسائل تمويل محلي للإنفاق المحلي من خارج المورد النفطي، من القطاعات التي تم ذكرها آنفاً .والعمل على تقليص الانفاق العام في الجوانب التشغيلية غير الضرورية وتعزيز الانفاق الاستثماري خاصة في بعض جوانب بدائل الطاقة مثل الغاز الذي يهدر بالاحتراق الذاتي واستثمار مخلفات استخراج النفط كمواد صالحة للاستخدام كوقود لمحطات الكهرباء كما حصل في اقليم كردستان الذي وفر مليارات الدولارات للخزينة العامة(موسى، 2016: 135). كما ان الاهتمام بتحقيق التقارب بين القطاعين العام والخاص في صناعات النفط وصناعات البتروكيمياويات وتحقيق نوع من الاندماج بينهما ، خاصة وان الصناعات البتروكيمياوية تتطلب استثمارات ضخمة بطبيعتها ، وطرح اجزاء اضافية من الاسهم لمستثمرين من القطاع الخاص لا سيما من اصحاب الشركات الخاصة ، وتحقيق الاندماج مع الشركات صغيرة الحجم دعماً لها ، فينعكس ذلك على رفع انتاجيتها وزيادة القيمة المضافة لها وبالتالي التوجه نحو التصدير للخارج ومنافسة الصناعات الاجنبية وتحقيق ارباح اضافية تسهم في انعاش الاقتصاد وتنميته(صالح،2013: 101). كما ان التوافق السياسي والتكامل الاقتصادي بين المركز والاقليم والتوصل الى اتفاق بين بغداد واربيل لتصدير النفط له دور اساس في توزيع عوائد الثروة النفطية وفق معايير دستورية وقانونية واعتماد مزيج من السياسات العامة والمعايير الاقتصادية مثل نسبة السكان وميزانية البترودولار ودرجة المحرومية وهيئة الرقابة على تخصيص الايرادات الاتحادية وتطبيقها بشكل واقعي، والاخذ بيد الاقليم والمحافظات وعدم فرض الارادة من المركز الى الاطراف، ودعم المركزية في القيام بواجباتها والتي عينها (ادم سميث) قبل اكثر من 250 عاماً وهي(الدفاع الخارجي،الامن الداخلي،والقضاء)حيث توفر خدمات غير مجزأة كما يطلق عليها الفكر المالي حتى لا تشكل عبئاً على الموازنة العامة،بالاضافة الى اتباع اجراءات سليمة ودقيقة وعدم تبدد العوائد النفطية في مغامرات عسكرية او انفاق متسيب ولا عقلاني او فساد مالي او تهريب اموال المسؤولين والمنتفعين نحو الخارج بلا ضوابط ولا مساءلة(قاسم،2010: 91)، مع ضرورة الحفاظ على حقوق الاجيال من خلال إنشاء صندوق ثروة سيادية او تحويل صندوق تنمية العراق DFI الى صندوق سيادي ليحل مشكلة عدم استقرار اسعار النفط في حال حدوث هبوط مفاجئ وسريع لأسعار النفط العالمية كما حدث نهاية عام 2014 وبداية عام 2015(المنيف،2019: 101).

مما تقدم يتضح ان تقدم ورفاهية البلد الاقتصادي تفرض اعباء ومهام اضافية يرفع من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات (زراعة وصناعة وخدمات)وتحقيق التنوع الاقتصادي في الايرادات .

الخاتمة : استطاع العراق انجاز قدر من التنمية الاقتصادية، ساعد على تحقيقه مورد النفط، وتحرك باتجاه ازالة الاختناقات في البناء التحتي والخدمات بما يتناسب مع مجموع امكاناته الاقتصادية، كما يمتلك القدرات على ادامة حياته الاقتصادية دون توقف للجهد التنموي، عدا تحديات ظروف الحروب ،واحدث العراق تغييراً في النظام الاقتصادي ادى به الى حرية في التجارة الخارجية دون قيود تعريفية او كمية ، بالإضافة الى الانفتاح والتشجيع على الاستثمار الاجنبي، واذا تحركت الحكومة نحو اعادة بناء اجهزتها وتغيير تقاليد عمل الادارة الاقتصادية باتجاه الفاعلية والانجاز فتلك فرصة تاريخية للعراق للنمو المستمر والرفاهية الاقتصادية، والاهم وصول الناتج المحلي الاجمالي الى نسب عالية تمكنه من تحقيق اهداف اقتصادية لمواجهة الازمات المالية في حال تذبذب او انخفاض اسعار النفط. لذلك فان تكوين ثروة مادية اضافية لاقتصاد العراق يحتاج الى امكانات اقتصادية وبدعم من الحكومة لإسناد وحشد جميع الطاقات واستثمارها لصالح الاقتصاد العراقي .

المصادر :

1 – مرزوك، عاطف لافي، تطور القطاع النفطي والادارة الريعية في العراق، تطور القطاع النفطي والادارة الريعية في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (27)، بيت الحكمة، بغداد، 2012.

2– البصام، سهام حسين، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد (36)، 2013.

3–حاجي، محمد، التمويل المحلي واشكالية العجز في ميزانية البلدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

4 – توفيق، سعد حقي، التحديات الجيوسياسية المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (45) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2019.

5– محمد، عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(20) ، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد،2008.

6– عبد الجبار، عبد الحافظ، نفط العراق ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد الاول ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، 2005.

7– بحر العلوم، ابراهيم، النفط والسياسة في العراق الجديد ، دار الملاك ، بيروت ، 2006.

8– زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب ، القاهرة ، 2009.

9– الجبوري، علي محمد عبد الله، العلاقات العراقية –الروسية 1991–2011، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012.

10– صارم، سمير، انه النفط، الادارة النفطية في الحرب الامريكية على العراق، قضايا الساعة 6 ،دار الفكر، دمشق ، 2003.

11– توفيق، سعد حقي، التنافس الدولي وضمان امن النفط ،مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2011.

12– الجنابي، هيثم عبد القادر، شهاب، سميرة فوزي، العلاقة بين الدين العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (36) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2017.

13– توفيق، سعد حقي، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد(43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2011.

14– مصحب، جاسم محمد، العوامل المؤثرة في مستقبل انتاج العراق للنفط الخام ،مجلة العلوم السياسية، العدد (50) كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، 2015.

15– عبد الجبار، هاني عبد الجبار، انخفاض اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (35)،بيت الحكمة، بغداد،2016.

16– توفيق، سعد حقي، التحديات الجيوسياسية المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد (44)،2012.

17– عبد الجبار، هاني عبد الجبار، انخفاض اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(34)، بيت الحكمة، بغداد، 2016.

18– موسى، شاكر عبد، عقود الشراء الخارجي في القطاع النفطي دراسة مالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (34)، بيت الحكمة، بغداد،2016.

19– المعموري، عبد علي، الجميلي، مالك، النفط والاحتلال في العراق،ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،2011.

20– مرزوك، عاطف لافي، تطور القطاع النفطي والادارة الريعية في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(21)،بيت الحكمة،بغداد،2012.

21– الكناني، محمد، الدرسي، سعود، تكرير البترول، معهد بحوث البترول والصناعات البتروكيمياوية Wikipedia.org

22– محمد، عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(20)،الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد،2008.

23– مصافي النفط في العراق خطة طموحة لخفض الاستيراد httpsllattaqa.net .

24– عبد، امجد صباح، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج لتطوير القطاع النفطي في العراق ،مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (21)، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 2008.

25– النوري، مؤيد عبد الرحمن، الجنابي، طاهر موسى، ادارة الموازنات العامة ، دار زهران ، عمان ، 1999.

26– عباس، نبراس محمد، اثر انخفاض سعر النفط في الازمة المالية في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (36) ، بيت الحكمة، بغداد ، 2017.

27– موسى، عمرو هشام، معايير توزيع عوائد الثروة النفطية في الاقتصادات الريعية العراق نموذجاً، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (35) ، بيت الحكمة، بغداد،2016.

28– صالح، مظهر محمد، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن ، بيت الحكمة، بغداد،2013.

29– قاسم، مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (19)، بيت الحكمة، بغداد،2010.

30– المنيف، ماجد عبد الله، صناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (48)،2019.